

[المجلد: الثالث / العدد: الأول / (أفريل 2019) / الصفحات: 043-062]



المنطلقات النظرية والعلمية للتدقيق في المؤسسات الاقتصادية «المفاهيم والأسس»



مروة موسى*⁽¹⁾؛ محمد عجيلة⁽²⁾.

✉ marouaquine@gmail.com

⁽¹⁾ أستاذة مساعدة، جامعة غرداية [الجزائر]

✉ adjila_78@yahoo.fr

⁽²⁾ أستاذة محاضر «أ»، جامعة غرداية [الجزائر]

تاريخ الإرسال: 2019/03/14 | تاريخ القبول: 2019/04/20 | تاريخ النشر: 2019/04/30

الملخص: الهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على التدقيق كعلم وفن وأخلاق نظرا للدور الكبير الذي تلعبه مهنة التدقيق في المؤسسة، التدقيق هو استكمال لما قام به المحاسب يعني أن عملية التدقيق هي مكتملة ومحصلة لعمل المحاسب وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن كلاهما، فعمل المدقق يبدأ حين ينتهي عمل المحاسب، الهدف المنشود من عملية التدقيق والذي يتمثل في الرأي الحيادي المستقل الذي يصدره مدعما بالأدلة والبراهين حول القوائم المالية العامة المتعلقة بمؤسسة معينة، فالاسترشاد بأخلاقيات المهنة في عملية التدقيق لها تأثير إيجابي أكيد يعني أنه لا يقول بعملية التضليل وهنا أنواع مختلفة ومتنوعة للتدقيق.
الكلمات المفتاحية: التدقيق، المهنة، الاستقلال، المحاسب.

تصنيف «جال»: M42.

* البريد الإلكتروني للمؤرخ: marouaquine@gmail.com



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور «الجلفة»



[Vol. 03\N°: 01\ (04, 2019)\ pp: 043-062]

**Theoretical And Scientific Bases For Auditing
Economic Institutions
«Concepts And Foundations»**



Maroua Mouissi*⁽¹⁾;

Adjila Mohamed⁽²⁾.

⁽¹⁾ University Of Ghardaia [Algeria]

✉ marouaquine@gmail.com

⁽²⁾ University Of Ghardaia [Algeria]

✉ adjila_78@yahoo.fr

Received: 14/03/2019

Accepted: 20/04/2019

Published: 10/04/2019

Abstract: The aim of this article is to highlight the audit as a science, art and ethics because of the great role played by the audit profession in the institution, the audit is a completion of what the accountant means that the audit is complementary and outcome of the work of the accountant and can not be without both, the work of the auditor begins when it ends The work of the accountant, the objective of the audit, which is the independent impartial opinion issued by the evidence and evidence on the financial statements of a particular institution, guided by the ethics of professional audit process has a positive positive sure means that he does not say the process of disinformation here Anwa Different and varied scrutiny.

Key words: Audit, Profession, Independence, Accountant.

«JEL» Classification: M42.

* Corresponding author:

marouaquine@gmail.com



Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

Ziane Achour University of «Djelfa»



B.P: 3117, Djelfa [Algeria].

المقدمة: عرف العالم بأسره في الآونة الأخيرة تطورا سريعا ومذهلا في كافة المجالات السياسية، الثقافية، الاجتماعية وكذا الاقتصادية ولقد مس هذا التطور المؤسسات الاقتصادية التي أخذت تتنوع من حيث الحجم والشكل والعمليات التي تمارسها ضمن نشاطها الاستغلالي، ومع اشتداد حدة المنافسة وانفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وما تسببه من تعذر التحكم الجيد لأصحاب رأس المال في إدارة مؤسساتهم، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم التدقيق بصفة عامة حيث حاولنا بشكل نسبي اعطاء لمحة عن التطور التاريخي للتدقيق والجوانب المرتبطة به.

إن مهمة التدقيق مهنة كغيرها من المهن لها مكانة وأهمية كبيرة في المجتمعات سواء نامية أو متطورة، وقد تطورت مهنة التدقيق مع تطور الزمن فأصبحت المؤسسة الاقتصادية بحاجة إلى وجود طرف ثالث لتأكد من سلامة ودقة المركز المالي أمرا حتميا، فالتدقيق اجباري وهناك اختياري له دور كبير في المؤسسات الاقتصادية نظرا لما يقدمه من فوائد، إيجابيات، معلومات ومعارف إلى الأطراف ذوي العلاقة تبلورت فكرة الموضوع من وجود فجوة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي نظرا لنقص التنسيق وضعف الاتصال بينهما، فوجود طرف ثالث أصبح ضروري وأكد في كل مؤسسة اقتصادية وهذا لضمان سلامة وصحة القوائم المالية والمركز المالي.

1. الاشكال الرئيسي: كيف تطور مفهوم التدقيق عبر التاريخي؟

2. الاشكاليات الفرعية:

(1) ما المقصود بمهنة التدقيق؟

(2) ما هي الفوائد المستخلصة من عملية التدقيق؟

(3) فيما تتمثل أنواع التدقيق؟

3. الأهمية: تتبع أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على التدقيق باعتباره أحد أهم الوسائل التي تعطي معلومات عن صحة وسلامة القوائم المالية إضافة إلى المركز المالي.

المحور الأول: البعد التاريخي لمهنة التدقيق

سيتم التعرف على أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق، كما هو معروف أن مهنة التدقيق عرفت تطورا هائلا عبر مرور الزمن، فأصبح ضروري تعيين طرف مستقل يتولى مهمة التدقيق في المؤسسات لأنه يعطي ضمان وثقة للمستعمل هذه المعلومات.

❖ **البعد التاريخي للتدقيق:** يقول أرسطو في مقولته الشهيرة "إذا أردت أن تفهم أي شيء فتتبع تاريخه" نفهم من هذه المقولة أنه من أجل استيعاب وتوضيح أي ظاهرة سيساعد على فهم حاضرها والتنبؤ بمستقبلها لا بد من معرفة تاريخها، والتدقيق ظاهرة لا يمكن استثناءها، حيث أن التدقيق مصطلح قديم قدم الانسان وتطور مفهومه مع تطور النشاط الاقتصادي وأصل التدقيق يعود للعصور الوسطى وفي المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول المؤسسات الكبرى إلى حيز الوجود.¹

➤ **المرحلة الأولى:** قبل 1500م: كان الهدف من عملية التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس² ولم يكن معترف به في تلك الحقبة لأنه كان ضمني وكانت تتم عملية التدقيق والمراجعة بشكل مفصل، كان سيدنا يوسف أمين على خزائن مصر استنادا من القرآن الكريم حيث كان حافظ الحساب، في عهد الصحابة أيضا ومن خلال السيرة ندرك أنه كانت هناك مبادئ للتدقيق والمحاسبة ولكن بدون سجلات وقيود، حيث أن مفهوم العلم لم يكن في ذلك العهد ولم يكن علم بمعنى الحديث في الوقت الحالي فمنذ الثورة الصناعية تغيرت المفاهيم.

➤ **المرحلة الثانية:** الفترة من العصر القديم إلى سنة 1500م: ظهرت مهنة التدقيق نتيجة الحاجة إلى خدمات التدقيق، فيعتبر التدقيق كنتيجة نهائية للمحاسبة³ ففي هذه الفترة كان التدقيق بسيط، حيث كان الهدف من عمل المدقق هو الدقة ومنع الأخطاء والغش والتلاعب بالدفاتر. فقد كانت ممارسة مهنة التدقيق عن طريق الاستماع حيث تتم قراءة الحسابات بصوت عالي فيستعمل المدقق تجربته وخبرته لمعرفة ما مدى دقة ما كان يسمعه، وهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي، أصحاب المال، رؤساء القبائل، الحكومات وذلك لتفقد ممتلكاتهم ومراقبة أعمالهم الفلاحية لم يكن هناك نظام رقابة داخلي⁴.

مما ميز هذه الفترة من وجهة نظر الطالبة أن التدقيق كان موجود منذ خلق الله عز وجل الانسان، وميلاد المسيح عليه السلام حيث مهدت هذه الفترة إلى ضرورة وجود التدقيق، التدقيق ليس وليد اليوم أو الأمس فقد عرفه الانسان منذ بدأ بمزاولة نشاطه لإشباع حاجاته وحاجات غيره.

➤ **المرحلة الثالثة:** الفترة ما بين 1500 و 1850م: تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج* في القرن الخامس عشر⁵ ومع ظهور شركات الأموال القادرة على توفير رؤوس أموال ضخمة، إضافة إلى فصل الملكية عن التسيير تدريجيا (بسبب عدم قدرة المساهمين على التسيير) جعل من الشركاء يستعينون بطرف ثالث للتأكد من صحة وسلامة السجلات ومنع الغش والأخطاء، حيث توسعت عملية التدقيق من النشاط التجاري لتشمل النشاط الصناعي مما زاد في أهمية الدور الذي تلعبه عملية التدقيق، إضافة إلى ظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع⁶.

وترى الطالبة أن من الأسباب التي زادت من أهمية الاهتمام بالمدقق* والتدقيق هو الحاجة إلى وجود طرف محايد عن المؤسسة، حيث أن حجم المؤسسة كان صغيرا نسبيا فالمالك كان مالكا ومسيراً في نفس الوقت لان رأس المال محدودا نسبيا، وبظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أصبحت شركات الأموال القادرة على توفير رؤوس أموال ضخمة بتوسيع دائرة الملكية فزادت الحاجة إلى وجود التدقيق.

➤ **المرحلة الرابعة:** الفترة ما بين 1850 و 1905م: بعد النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة والانفصال الكلي بين الملكية والادارة، إضافة إلى حاجة أصحاب المشاريع والمؤسسات إلى شخص حيادي يحافظ على أموالهم الخاصة، وذلك بعد اصدار قوانين تلتزم المؤسسات على ضرورة تعيين مدقق الحسابات، ما يميز هذه الفترة هو تأسيس أول منظمة مهنية للمحاسبة والمراجعة تحت اسم جمعية المحاسبين القانونيين سنة 1853

فأصبحت مهنة التدقيق إلزامية واجبارية في كل شركات المساهمة في بريطانيا، كما تم إصدار أول كتاب بعنوان المراجعون واجباتهم ومسؤولياتهم.⁷

نرى أن مهنة التدقيق في هذه الفترة كانت إجبارية بحكم القانون باعتبارها مهنة التأكيد والمصادقة على مدى شرعية وصحة القوائم المالية.

المرحلة الخامسة: الفترة من 1950 إلى غاية اليوم: تطورت مهنة التدقيق فأصبحت من المهن العريقة خصوصا الدول المتقدمة وحتى العالم العربي حيث كانت مصر السبقة في تنظيم مهنة التدقيق فقد كانت المهنة تمارس دون تنظيم إلى غاية إصدار القانون رقم (01) الذي نظم ممارسة المهنة⁸، ومع ازدياد حجم المؤسسات وتوسعها في جميع الأنشطة جغرافيا وظهر أنظمة الرقابة الداخلية أصبح الاعتماد على التدقيق بشكل كبير، كما أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إعطاء رأيه الفني المحايد حول صحة وصدق القوائم المالية ومدى تمثيليتها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.⁹

تعددت الآراء واختلفت وجهات النظر حول التطور التاريخي للتدقيق نظرا لأهمية التدقيق ولدور المدقق، بالإضافة إلى زيادة عدد المهتمين بهذه المهنة، فهناك من قسم مراحل تطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل وهناك من يرى أنها مرت بستة مراحل فكل حسب وجهة نظره، عموما نرى أن مهنة التدقيق عرفت تطورا واضحا من خلال من تم عرضه ونظرا للتطور السريع الذي عرفه العالم.

المحور الثاني: المفاهيم المتعلقة بالتدقيق

❖ **ماهية التدقيق:** التدقيق في مؤسسة ما، يعتبر بمثابة ضمان لها، لأنه يقوم بدراسة أعمالها ونتائج أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعملها، وطريقة الرقابة والاشراف عليها إضافة إلى فحص سجلاتها والقيود المحاسبية فيها، مستنداتنا وحساباتها الختامية والتحقق من أصولها والتزاماتها وأي بيانات أو قوائم مالية أخرى مستخرجة منها قصد التحقق والتأكد من أن الأعمال تتم وفق ما هو مخطط لها ووفق التشريعات والقوانين المعمول بها، ولا توجد أي مخالفة لان المدقق سيشهد ويصادق في الاخير على شرعية وانتظامية المعلومات فمن الضروري أن تمثل المركز المالي للمؤسسة تمثيلا صحيحا وحقيقيا وبدون أي مبالغة أو تقصير.¹⁰

تعريف صدر عن لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA*) عام 1973 حيث عرفت التدقيق هو عملية نظامية منهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والمتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وايصال النتائج إلى أصحاب العلاقة.¹¹

نلاحظ أن التدقيق يعتبر بمثابة جهاز أو جرس إنذار حيث يدق ناقوس خطر للمؤسسة حيث أن الأطراف ذوي العلاقة من ملاك، المساهمين ومستثمرين، البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، الزبائن، الدائنين والموردين، العاملين، سيكونون مطمئنين على أموالهم وأملاكهم واستثماراتهم.

يمكن القول بأن التدقيق هو:

علم وفن جمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة تطابقها مع المعايير الموضوعية، مع مراعاة أخلاق ممارسة المهنة، وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.

أهمية التدقيق: وعليه فأهمية التدقيق حسب الجهات المستفيدة من خدماته هي:¹²

1) أصحاب المؤسسة (الملاك): سواء كان أفراداً أو شركاء أو مساهمين فتقرير المدقق يعتبر كأداة فعالة تعطي ضمان عن مدى سلامة وصدق استثمارات اموالهم في المؤسسة.

2) إدارة المؤسسة: بالرغم من أن إدارة المؤسسة تعتمد في وضع سياساتها وخططها ومراقبة وتقييم الأداء على نظم المعلومات المحاسبية إلا أنها تحرص على أن يتم تدقيق تلك المعلومات من طرف جهة أو هيئة فنية محايدة ومستقلة كلياً عن المؤسسة وعليه لا بد عليها من الاستعانة بالمدقق مستقل من خارج المؤسسة فاستقلالية وحيادية المدقق يضفي ثقة ويزيد من درجة الاعتماد على هذه المعلومات، فهذه المعلومات المحاسبية التي تمت تدقيقها تعتبر وسيلة للحكم على إدارة المؤسسة من حيث التزامها بالأهداف المسطرة كما سيساعد مجلس الإدارة في عملية اتخاذ القرار بإعادة انتخابهم أو استبدالهم.

كما يلعب التدقيق دوراً هاماً في تلبية حاجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة ويمكن تجسيد أهميتها من خلال ما يلي:¹³

- ✓ تمكن الملاك أو المساهمين من الاطمئنان على سلامة استثماراتهم في المؤسسة.
- ✓ تمكن المؤسسة من الاستفادة من البيانات المحاسبية التي تمت مراجعتها لأغراض التخطيط والرقابة ومتابعة أعمال المؤسسة.
- ✓ تلبية احتياجات الجهات الحكومية من معلومات متعلقة بالمؤسسة.
- ✓ تساعد النقابات والجمعيات المهنية والعمالية من التحقق من حسن سير أعمال المؤسسة، وقدرتها على تحقيق التوظيف والعمالة المستمرة.
- ✓ زيادة إمكانية الحصول على القروض من المصارف ومؤسسات الإقراض، كون القوائم المالية للمؤسسة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية.
- ✓ توفر القوائم المالية المدققة لأطراف هم بحاجة إليها كشركات التأمين في حالة تعويض الخسائر، البائعين والمشتريين للمؤسسة، الشركاء في حالة انضمام شريك جديد.

❖ أهداف التدقيق: تتمثل أهداف التدقيق فيما يلي:

- 👉 تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- 👉 تحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المؤسسة.

✍ حماية الأصول وتحقيق أكبر قدر من الانتاجية عن طريق تقليص التبذير على مستوى مختلف أنشطة المؤسسة.
✍ الالتزام بالسياسات والاجراءات الموضوعية والخروج براي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر.

✍ الوصول إلى الأهداف والغايات ومراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المؤسسة ومتابعة تنفيذها.
✍ تحديد مواطن الخطر.

✍ منع واكتشاف الغش والاحتيال وتقليل فرص ارتكاب الأخطاء من خلال الزيارات التي يقوم بها المدقق للمؤسسة.

✍ تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة للأهداف المرسومة.

✍ اكتشاف أي انحراف في تنفيذ خطط وسياسات المؤسسة لضمان عدم ضياع أموال المؤسسة.

❖ **مزايا التدقيق:** من بين المزايا المحققة من عملية التدقيق ما يلي:¹⁴

- 1) اكتشاف الأخطاء والتلاعب المحتمل وقوعه من قبل الموظفين في المؤسسة.
- 2) سهوله الحصول على القروض والسلفيات بسهوله إذا كانت حساباتها مدققة بدقة.
- 3) يساعد على تحديد ضريبة الدخل على المؤسسة بوضوح ويسر عند قيامها بتدقيق حساباتها.
- 4) في حالة بيع المؤسسة يمكن ببساطة تحديد ثمن شرائها في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.
- 5) عند حدوث خلاف بين المؤسسة والموظفين حول الأجور والرواتب يمكن الاستعانة بالحسابات المدققة
- 6) احتمال تعرض المؤسسة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية (حريق، فيضانات...)، فإن يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات مدققة بشكل جيد.
- 7) التدقيق أفضل أداة للحكم على مدى التزام المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المؤسسة.¹⁵
- 8) الاستفادة من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصائح والاقتراحات والمشورة عند وجود خلل أو مواطن ضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمؤسسة.

❖ **أنواع التدقيق:**

1) **التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة:** وينقسم بدوره إلى:¹⁶

- 1-1) **تدقيق المؤسسات العمومية:** تتم عملية التدقيق في المؤسسة ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعية، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة لها صفة عمومية وتمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة التدقيق واحدة في كلتا الحالتين من أمثلة المؤسسات العامة الجامعات... إلخ.

1-2) تدقيق المؤسسات الخاصة: هي عملية تدقيق المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو مؤسسات فردية أو جمعيات ونوادي وسميت بالمراجعة الخاصة لأن الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المدقق بأصحاب هذه المؤسسات، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعين مدقق خارجي ليدقق لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المدقق والمهمة المسندة إليه.¹⁷

2) التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق:¹⁸ وتنقسم بدورها إلى:

1-2) التدقيق الكامل: يقوم المدقق من خلال هذا النوع بفحص القيود والمستندات والسجلات بغرض التوصل إلى رأي فني محايد حول مدى صحة، صدق وتمثيلية القوائم المالية بالإجمال، حيث أن عمل المدقق غير محدد فهو يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية (أي التدقيق بشكل كلي بنسبة 100%).

وعلى المدقق تقديم تقرير مفصل وشامل في نهاية الأمر من خلال ابداء رأيه الفني الموضوعي والمحايد يبين فيه مدى عدالة وصدق القوائم المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباره، فمسؤولية المدقق تغطي كامل المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص حيث يقوم المدقق في هذه الحالة باستخدام أسلوب العينات عند اجراء الاختبارات. فإتباع أسلوب العينات والاختبار في عملية التدقيق ساعد المؤسسة بالاهتمام أكثر بنظام الرقابة الداخلية بحكم أن كمية اختبارات حجم العينة يعتمد بشكل كبير في اختيارها على قوة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

2-2) التدقيق الجزئي: فعمل المدقق من خلال هذا النوع يقتصر على بعض القيود والعمليات أو البنود دون غيرها فيرم عقد مع المؤسسة يحدد فيه القسم المراد تدقيقه فمثلا: يقوم المدقق باختيار قسم من الأقسام الموجودة في المؤسسة ويقوم بالتدقيق كل ما فيها من سجلات ودفاتر محاسبية كأن يختار جرد المخازن مثلا، وفي هذه الحالة لا يستطيع الخروج برأي حول القوائم المالية كلها، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد له من مواضيع في العقد الذي يحدد نطاق التدقيق.¹⁹

3) التدقيق من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:²⁰ وتنقسم بدورها إلى:

1-3) التدقيق الشامل: وهذا النوع من التدقيق سائد منذ بداية ممارسة مهنة التدقيق، حيث يقوم المدقق بفحص جميع قيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة وخالية من الأخطاء والغش، فهذا النوع من التدقيق يتماشى مع المؤسسات الصغيرة ويناسب المؤسسات ذات الحجم الكبير نظرا لزيادة أعباء التدقيق بالإضافة إلى تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذي يحرص المدقق دائما على مراعاتهما باستمرار.

3-2) التدقيق الاختباري: وهي التي تعتمد على اقناع المدقق بمدى صحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية حيث تتم باتباع احدى الأساليب التالية:

➤ التقدير الشخصي (العينات الحكمية).

➤ علم الاحصاء (العينات الاحصائية).

حيث يعتمد المدقق في استخدامه لهذه الاساليب على خبرته ومدى المامه ومعرفته بالمفاهيم الاحصائية المهمة على سبيل المثال: العينة، المجتمع، الوسط الحسابي، التوزيع الطبيعي، معامل بيرسون... بالإضافة إلى طرق اختيار العينات الاحصائية... الخ، وهنا يجب التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من جهة والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من جهة أخرى وذلك لتجنب الخلط بينهما، فالتدقيق الكامل يكون تفصيلي عندما يتم فحص كل القيود والدفاتر والسجلات والمستندات، في حين يكون اختباري في حالة ما إذا تم فحص جزء معين ومحدد من هذه القيود والسجلات.

4) التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق وإجراء الاختبارات: فتنقسم بدورها إلى:

4-1) التدقيق النهائي: يتم هذا النوع من التدقيق بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية للمؤسسة،²¹ ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة الحجم لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة وهذا النوع من التدقيق له ميزات وعيوبه.²²

من بين المزايا التي يحققها التدقيق النهائي هي:

- تقليل احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم التدقيق عليها، حيث أن جميع الحسابات يكون قد تم تسويتها وإقفالها.
- عدم وجود ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المدقق ومساعديه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال.
- إن إجراء المراجعة بصورة متواصلة خلال فترة زمنية محددة يضعف من احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات المختلفة.
- أما عيوب التدقيق النهائي فهي:
- التأخر في تقديم تقرير التدقيق.
- الفشل في اكتشاف الأخطاء والتلاعب في حال وقوع العملية، بالإضافة الى عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الخطأ.
- قد يؤدي إلى ارباك في العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسة التي يقوم بالتدقيق حساباتها واحدة أو متقاربة.

4-2) التدقيق المستمر: ²³ تتم عملية الفحص وإجراء الاختبارات في هذا النوع من التدقيق بصفة مستمرة وعلى مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ يقوم المدقق بزيارة المؤسسة خلال فترات متعددة خلال السنة المالية للقيام بعملية التدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لأعداد القوائم المالية الختامية.

ومن مزايا التدقيق المستمر: يمكن حصر المزايا التي يقدمها أسلوب التدقيق المستمرة في النقاط التالية:

- طول الفترة التي تتم فيها عملية التدقيق، يساعد المدقق على التوسع في نطاق الفحص وزيادة حجم الاختبارات والمجالات التي تخضع للتحقيق.
 - يتيح للمدقق عرض القوائم المالية الختامية وإبداء ملاحظاته عليها في وقت مبكر.
 - اكتشاف الأخطاء والتلاعب أولا بأول، أي عدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين تاريخ حدوث الخطأ وتاريخ اكتشافه، مما يساعد على اقتراح سبل العلاج وتفادي حدوثها في المستقبل.
- أما عيوب التدقيق المستمر فهي:

- وعلى الرغم من المزايا التي يقدمها التدقيق المستمر فإن له أيضا بعض العيوب والتي نوجزها فيما يلي:
- إتاحة الفرصة للإمكانية تعديل الأرقام التي يتم تدقيقها سواء لتغطية بعض الأخطاء والاختلاسات أو لتسوية بعض المواقف وخاصة أن المدقق لن يعود مرة أخرى للمفردات التي تمت مراجعتها في فترة سابقة.
- عدم القيام باختبارات التدقيق بصورة متصلة، مما يعني انقطاع الفحوص من مرحلة معينة على أن يستكمل في موعد لاحق، هذا لا شك قد يؤثر على مدى متابعة القائمين بالتدقيق لجميع الجوانب المرتبطة بمجال الفحص، وخاصة الاختبارات التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة نسبيا لإتمامها، وكذلك قد يترتب على ذلك السهو من جانب القائمين بعملية المراجعة عن إتمام بعض الاختبارات مما قد يستغله العاملون بالمؤسسة لتحقيق بعض الأغراض وإخفاء بعض الحقائق.
- حضور المدقق بصورة متكررة خلال السنة المالية قد يؤدي إلى ارتباك العمل داخل الإدارات المختلفة وخاصة إدارة الحسابات.

4-3) الفحص الخاص: الفحص الخاص هو أحد أنواع التدقيق وقد يكون لأحد الأسباب التالية:

- يكون لحساب فرد أو مؤسسة لمعرفة اتجاه الأرباح الحقيقية بقصد الشراء أو المشاركة أو الإندماج.
- أن يكون الفحص لحساب شريك جديد أو شريك يريد الانفصال.
- فحص الميزانية لحساب بنك أو ممول لغرض معين.
- فحص الحسابات لغرض تقييم الأسهم.
- فحص الحسابات بغرض اكتشاف خطأ أو في حالة وجود غش.

- فحص الحسابات بقصد وضع نظام جديد للمحاسبة.
- فحص الميزانية من أجل معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- فحص ضريبي للتأكد من صحة وانتظام الحسابات.
- فحص الحسابات والدفاتر بواسطة خبير لإعطاء رأي قضائي.²⁴

5) **التدقيق من حيث الالتزام القانوني لعملية التدقيق:**²⁵ فيمكن التمييز بين نوعين هما:

5-1) التدقيق الإلزامي: وهو ذلك التدقيق الذي يفرضه القانون في كل مؤسسة فهو تدقيق اجباري بحكم القانون تلتزم به بعض أنواع المؤسسات بقوة القانون، كما هو الحال بالنسبة لشركات المساهمة في الجزائر والتي تلتزم بتعيين مندوب الحسابات في قانونها التأسيسي وفقا لنص المادة رقم 609 من القانون التجاري الجزائري والذي يتولى تدقيق حساباتها.

5-2) التدقيق الاختياري: وهو ذلك التدقيق الذي تقوم به المؤسسة بمحض ارادتها دون الزام قانوني بل بطلب من الشركاء أو الملاك من أجل الاطمئنان على الحالة المالية للمؤسسة فعلى سبيل المثال شركات التضامن في الجزائر لا يلزمها القانون اطلاقا بتعيين مدقق بل لها حرية الاختيار في ذلك أو شركات المسؤولية المحدودة قبل صدور قانون المالية لسنة 2006 الذي تضمن إلزام هذه الشركات بتعيين مندوب الحسابات وقد يكون كاملا أو جزئيا.

6) **التدقيق من حيث الهدف من التدقيق:** ويتفرع إلى:²⁶

6-1) التدقيق المالي: * Audit Financier وهو فحص مهني يقوم به مهني مختص كفى مستقل من أجل إصدار رأي مبرر، ويقتصر فحص المدقق في هذه الحالة على إبداء رأي في محاييد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية والحسابات الظاهرة بها ومدى تمثيلها عن الوضعية الحقيقية والحالية للمؤسسة في تاريخ الميزانية ونتائجها بالنسبة للسنة المعنية بالتدقيق، فيعتمد في عمله على جمع الأدلة والقرائن المبررة والتي يدعم بها رأيه وذلك في اطار القوانين والتشريعات والممارسات المعمول بها في البلد المتواجدة بها المؤسسة وينقسم بدوره التدقيق المالي إلى: تدقيق مالي خارجي، تدقيق مالي داخلي.

وعليه يمكن أخذ أمثلة عن عمليات التدقيق المالي على النحو التالي:

- ✓ تدقيق مالي لمحاسبة الأعباء الاجتماعية بغرض التحقق من أن القوانين الاجتماعية يتم الالتزام بها ومحترمة.
- ✓ تدقيق مالي للوثائق الجبائية بغرض التحقق من صحة حساب الضريبة على أرباح المؤسسات.

6-2) تدقيق العمليات: Audit Opération هو التدقيق الذي يهتم بالناحية التسيير على مستوى مختلف أنشطة المؤسسة فيقوم بدراسة مدى نجاعة تطبيق سياسات الإدارة، كما يقوم بتزويد متخذي القرارات عبر مستويات الهرم التنظيمي المختلفة من خلال تحليل وتقديم الاقتراحات بغية تحسين تلك الأنشطة وتطوير المؤسسة، وعليه فإن تدقيق العمليات يتعدى الجانب المالية ليشمل جميع العمليات حيث يركز على تدقيق الكفاءة والفعالية ويشمل ما يلي:

❖ تقييم كلي للهيكل التنظيمي للمؤسسة أو لأحد أقسامه.

❖ اختبار الخطط والسياسات المتبعة.

❖ تقييم مدى كفاءة وفعالية الموارد البشرية والمادية المستخدمة في تنفيذ العمليات.²⁷

التدقيق الإداري* (التسيير): ويقصد به تدقيق النواحي الإدارية في المؤسسة، للتأكد من أن الإدارة في المؤسسة تعمل نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة (الكفاءة الإدارية) بتحقيق أقصى منفعة أو عائد بأقل تكلفة ولهذا يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الكفاءة.²⁸

تدقيق الأهداف أو تدقيق الفعالية: ويقصد به التحقق والتأكد من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفاً والمخطط لها قد تحققت فعلاً فالهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.*²⁹

3-6) التدقيق القانوني: ويقصد به تأكيد من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.³⁰

7) التدقيق من حيث ميدان التدقيق:* وبدوره ينقسم إلى:

1-7) التدقيق المحاسبي: التقرير المالي السنوي لكل مؤسسة ينبغي أن يتضمن (وهذا شرط قانوني) قائمة تعدها جهة خارجية مستقلة تفيد بأن السجلات المحاسبية للشركة تم تدقيقها وأنها منسجمة مع المعايير المحاسبية المعمول بها.³¹

2-7) التدقيق الاجتماعي (تدقيق الموارد البشرية): Audit Social تدقيق م ب* من المفاهيم الحديثة في إ م ب* ويهتم هذا النوع من التدقيق بالجانب الاجتماعي على سبيل المثال (تدقيق أجور العمال، التأمينات المختلفة للأشخاص، تدقيق التصريحات الاجتماعية Déclaration Social، تدقيق شروط لعمل كدرجة الخطر الناتج عن هذا العمل، السن القانوني للعمل كشرط منع استغلال الأطفال بالأجور الزهيدة).³²

3-7) التدقيق البيئي: Audit Environnemental عرفه معهد المراجعين الداخليين: بأنه الجزء المتكامل من نظام الإدارة البيئية، وعليه يمكن للإدارة المؤسسة أن تحدد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالتطلبات القانونية والتشريعية إضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية للمؤسسة.³³

4-7) تدقيق الاستراتيجية*: **Strategic Audit** ظهر هذا النوع من التدقيق بناء على طلب من معهد المراجعين الداخليين لردع عن مناهج دراسة الأساليب القياس التي يمكن تطبيقها للتأكد من مدى الالتزام بالخطة الاستراتيجية للمؤسسة عند التطبيق، وبالتالي يهتم بتدقيق الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة وماهي التغيرات التي يجب ادخالها على المؤسسة من أجل مواجهة المحيط المعقد والمتغير، المسيطر، الغامض رغبة في التطور أو البقاء والاستمرار على الأقل.³⁴

5-7) تدقيق الجودة: Audit Qualité هو فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة بالاعتماد على معايير للجودة معينة ليتم ابداء رأي حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات قد تم إنجازها بفاعلية، إضافة إلى تدقيق مدى الالتزام بمعايير الجودة المطبقة في المؤسسة، حيث يقوم به مدقق الجودة* على المستويين الداخلي أو الخارجي أو فريق التدقيق، فهو جزء يحتل أهمية خاصة في نظام إدارة الجودة وعنصر رئيسي في معايير نظام الجودة الخاصة بالأيزو 9001.³⁵

6-7) التدقيق التسويقي: Marketing Audit هو فحص شامل، مستقل، نظامي كما أنه دوري، منهجي حيادي مستمر للبيئة التسويقية المختلفة للمؤسسة من ناحية، الأهداف والسياسات، الاستراتيجيات والأنشطة التسويقية للمؤسسة من ناحية أخرى، فمن خلاله يمكن تحديد وتشخيص الانحرافات، المشكلات والفرص ووضع خطة عملية مقترحة من أجل تحسين الأداء التسويقي وضمان السير الحسن والصحيح للمؤسسة، كما أن التدقيق التسويقي يتصف بالديمومة والاستمرارية يقوم به خبراء على شكل هيئات من داخل وخارج المؤسسة.³⁶

7-7) التدقيق الجبائي: Audit Fiscal هي عملية فحص انتقادية للحالة الجبائية للمؤسسة ويتفرع من هذا التدقيق نوعين وذلك من حيث الجهات التي تقوم بعملية التدقيق الجبائي هما:³⁷

■ **النوع الأول:** وهو التدقيق الذي تقوم به مصلحة الضرائب حيث تقوم بمراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة معتمدة في ذلك على التشريعات والقوانين الجبائية المعمول بها، يشمل هذا النوع من التدقيق جميع العمليات أو السجلات الخاصة بكل أربعة سنوات إلا أنه قد تم جعل هذا النوع من التدقيق سنوياً.

■ **النوع الثاني:** والذي تقوم به المؤسسة في حد ذاتها بواسطة مختص سواء كان جهة داخلية، خلية التدقيق الداخلية، أو جهة خارجية (محافظ حسابات) بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه من أجل الفحص الانتقادي للوضعية الجبائية للمؤسسة والغرض منه تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة (إذ يكتفي المدقق في هذه الحالة بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية).

8-7) تدقيق الاعلام الآلي (الالكتروني): (في ظل استخدام الحاسوب*) Automation Audit

ظهر هذا النوع من التدقيق في العقدين المنصرمين³⁸ وجاء هذا النوع كنتيجة للتطور الحاصل في معالجة البيانات باستخدام الاعلام الآلي وما له من خصوصية يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار أثناء تنفيذه للمهام مثل التعرض للقرصنة الالكترونية أو وجود فيروسات... (له تأثير إيجابي لأنه يعطي دقة في اخراج البيانات وتبويبها وبتالي جودة عملية التدقيق).³⁹

9-7) تدقيق الاستدامة: Sustainability Audit التدقيق في التنمية المستدامة فرض نفسه خاصة في ظل المستجدات التي عرفتها الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وباعتبار أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط أساساً⁴⁰ باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع فهي تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في عيش حياة كريمة.

8) التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق: وتنقسم إلى:

8-1) التدقيق الخارجي: **Audit Externe** وهو ذلك التدقيق الذي يقوم به شخص مهني متخصص يكون مؤهلا علميا وعمليا يكون من خارج المؤسسة بغية الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى فحص السجلات المحاسبية من أجل إصدار رأي فني محايد موضوعي حول مدى تعبير المعلومات المالية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، والذي تبنى عليه القرارات الداخلية (المساهمين، المسيرين) وخارجية (البنوك، مصلحة الضرائب، البورصة...)⁴¹

ويمكن تقسيم التدقيق الخارجي إلى ثلاث أنواع على النحو التالي:

○ التدقيق القانوني: **Audit Légal** وهو التدقيق الذي يفرضه القانون (اجباري بحكم القانون) ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الاجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات **Le Commissaire Aux Comptes**.⁴²

○ التدقيق التعاقدية أو الاختياري: **Audit Contractuel** حيث يقوم به شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من ادارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، والذي يمكن تجديده سنويا.⁴³

○ الخبرة القضائية المحاسبية: **Expertise Judiciaire Accounting** يقوم بها شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها (عادة يكون في حالة التصفية).⁴⁴

8-2) التدقيق الداخلي: **Audit Interne** وهو وظيفة تنشأ داخل المؤسسة يتولى القيام بها شخص ينتمي للمؤسسة وهي وظيفة مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، وتقع في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحت سلطة الإدارة العليا فقط وفي مستوى أعلى من الوظائف الأخرى.⁴⁵

9) التدقيق من حيث درجة شمولية التدقيق ومدى مسؤولية المدقق:

9-1) التدقيق عادي: الغرض من هذا النوع من التدقيق هو التأكد من مدى صحة القوائم المالية ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال الختامية مع ابدأ رأي مدقق فني محايد وفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤول عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته مهنته.

9-2) التدقيق لغرض معين: الهدف منه هو البحث عن حقيقة أو نتيجة معينة، ويكون هذا الفحص قد سبقه فحص أو تدقيق عادي مثال ذلك فحص الدفاتر بغية اكتشاف الغش أو الاختلاف أو تحديد قيمة الشهرة، أو قيمة السهم.⁴⁶

الختامية: التدقيق ممارسة منتظمة يهدف ويسعى للخروج بتأكيد معقول عن سلامة وعدالة القوائم المالية ومصداقية الإبلاغ المالي، وبحكم أن المدقق هو الممثل الرئيسي للمساهمين وراعي مصالحهم فيجب عليه أن يقوم بإبداء رأيه بشكل مستقل ومحايد أي دون تأثير لأي طرف مرتبط بمصلحته ورغابته أو من قبل الإدارة في المؤسسة، إن ظهور مهنة التدقيق وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، جاء تبعا وتليتها للتطور المستمر

حياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعاتها وانفصال الملكية عن الإدارة.

المراجع والهوامش:

¹: غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 13.

²: محمد الفاتح المغربي: المراجعة والتدقيق الشرعي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص 24.

* المحاسبة: هي علم وفن يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها وتبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها حيث تتمكن المؤسسة من تحديد ارادتها وتكاليفها ومن ثم استخراج نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة.

³: رأفت سلامة محمود وآخرون: علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 17.

⁴: بوبكر عميروش: دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا (سطيف)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معقمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 3.

*⁵: لقد بقيت نظرية القيد المزدوج منذ القرن الخامس عشر وحتى وقتنا الحاضر هي العمود الفقري الذي تقوم عليه المحاسبة وعلى الرغم من التطور الهائل والتقدم التكنولوجي واستخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية المتطورة في القرن الواحد والعشرين فإن القيد المزدوج ما زال يشكل أساسا فريدا لتسجيل العمليات المالية.

⁵: رأفت سلامة محمود وآخرون: علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 16.

⁶: عمر شرفي: التنظيم المهني للمراجعة - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2012، ص 7.

* يقوم بعملية التدقيق شخص محترف بصفة دورية ومستمرة يكون خبيراً، كفى ومؤهلاً علمياً وعملياً مستقلاً حيث يحكم بنظرة محايدة وموضوعية على مدى شرعية وانتظامية الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة ما، واعداد تقرير مفصل وشامل على العمليات التي قامت بها المؤسسة ويتضمن مجموعة من الحجج والأدلة والبراهين.

⁷: مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁸: خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص 21.

⁹: مرجع سبق ذكره، ص 21.

¹⁰: زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 17.

*: AAA : American Accounting Associator

¹¹: محمد أمين مازون: التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر -3-، 2010، ص 4.

أكبر عشرة شركات التدقيق الدولية: 01 برايس واترهاوس كوبر الدولية، 02 ديلويت توش الدولية، 03 ارنست اند يونج الدولية، 04، كى بي ام جي الدولية، 05 بي دي او الدولية، 06 جرانت ثورنتون الدولية، 07 بي كي ار الدولية، 08 هوروث الدولية، 09 آر.أس.أم انترناشيونال، 10 يو اتش واي.

¹²: أيمن محمد نمر الشنطي: دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة البلقاء التطبيقية كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، بدون سنة، ص 333-334.

¹³: سفير محمد، رزقي إسماعيل: مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5-6/05/2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، بدون سنة، ص 4-5.

¹⁴: غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1426/2006، ص 22.

¹⁵: فيصل ديبان عوض المطيري: أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012، ص 17.

¹⁶: يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة: التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 32.

¹⁷: زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

¹⁸: عمر ديلمي: أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة من خلال الاستبيان)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص 7.

¹⁹: توفيق مصطفى أبو رقية، عبد الهادي اسحق المصري: تدقيق ومراجعة الحسابات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1991، ص 19.

²⁰: عبد الرحمان بابنات: دور المراجعة في التأهيل الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأغواط)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2005/2004، ص 8.

²¹: مدونة صالح محمد القراء، نقلا من الموقع: <http://sqarra.wordpress.com/auditt/>، شوهده بتاريخ: 2016/08/09، h:17:38m.

²²: نقلا من الموقع: <http://www.startimes.com/?t=18497349>، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، h:17:04m، ص 8.

²³: نقلا من الموقع: <http://www.startimes.com/?t=18497349>، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، h:18:11m، ص 9.

²⁴: نفس المرجع السابق، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، h: 10:54 m.

²⁵: نقلا من الموقع: www.pdfactory.com، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، h:02:15m، ص 1.

²⁶: رأفت سلامة محمود: مرجع سبق ذكره، ص ص 39 40.

* **التدقيق المالي**: ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي في محاييد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. وينقسم التدقيق المالي بدوره إلى: **التدقيق المستندي (التقليدي)**: ويتركز في تدقيق النواحي الشكلية، الموضوعية والقانونية للمستندات المؤدية للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات المحاسبية المحتوية في تلك المستندات من حيث العمليات الأربعة (الجمع، الطرح، الضرب والقسمة). **التدقيق الفني**: ويتركز في البحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون أغلب الحوار بين إدارة المؤسسة والمدقق في قضايا نسب المعادلة للإهلاك واقتطاع احتياطات ومدى اقتناء المدقق بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعماله.

²⁷: هادي التميمي: **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 23.

* يمكن اعتبار التدقيق الإداري مظلة تحمي المؤسسة من هدر وتبذير مواردها المتنوعة، كما يساعد تقرير المدقق الإداري متخذي القرارات من خلال التوصيات والاقتراحات التي يقدمها عن طريق تزويهم بكافة المعلومات عن مدى تحقيق الأهداف بفعالية وبأقل التكاليف واستخدام مواردها بكفاءة.

²⁸: عادل حسن عبد القادر النصيرات: **مدى ادراك مدققي ديوان المحاسبة الأردني لمتطلبات التدقيق البيئي المحلية والدولية وكفاءتهم في أداء هذا الدور لتفعيل انفاق المال العام**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عضو اتحاد الجامعات العربية، عضو الاتحاد الدولي للجامعات، الأردن، 2006، ص 27.

* **الفعالية Effectiveness**: ويقصد بها الفعالية الفاعلية أو تأثير **Do The Right Things** وتعني فعل الأشياء الصحيحة، أي مدى ملاءمة الأهداف المختارة ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعني بجودة.

الكفاءة **Do The Things Right: Efficiency** وتعني فعل الأشياء على الوجه الصحيح، هي الاستغلال العقلاني والأمثل والاقتصادي لموارد المؤسسة، وهي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن. حسن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف معينة. كما هناك فئة تقول أن الكفاءة يقصد بها الخبرة.

ببساطة الفعالية أنك تحقق أهدافك المخططة والكفاءة أنك تحققها باستخدام أقل الموارد الممكنة.

²⁹: عادل حسن عبد القادر النصيرات، نفس المرجع السابق، ص 27.

³⁰: نقلا من الموقع: <http://islamfin.go-forum.net/t1104-topic>، شوهد بتاريخ: 2016/06/11، h:00:29m.

*: التدقيق في الفكر التقليدي (المالي) يوجد هناك تدقيق داخلي وتدقيق خارجي، ومع التطور ظهرت أنواع أخرى للتدقيق وهي:
التدقيق البنكي: L'audit bancaire هو عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات، الحسابات، الدفاتر المتعلقة بالبنك فحوصا انتقاديا منتظما من أجل اصدار حكم معلل محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع الحالي للبنك في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة.

التدقيق الشرعي l'audit Shari'a: أصعب أنواع التدقيق هو التدقيق الشرعي لأنه متعلق بأحكام الشريعة الاسلامية أي التأكد من مدى الالتزام بالمعايير الشرعي يقوم به شخص مهني مستقل وكفى، وهناك تدقيق شرعي داخلي يهدف إلى مساعدة الادارة التنفيذية للمؤسسة على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية، تفحص وتراجع بدقة كما تكشف الاخطاء بشكل فوري وتقوم بتصحيحه بشكل سريع، وهو متعلق بنظام الرقابة الشرعية فهو واسع، تدقيق شرعي خارجي هدفه التأكد من التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية الاسلامية واعطاء تقرير لكل المتعاملين مع المؤسسة يفصح فيه عن مدى التزام المؤسسة بالمبادئ الاسلامية، مرجعته هي ما يصدر عن الهيئة الشرعية للمؤسسة أو ما تم اعتماده المؤسسات الرقابية وإشرافيه في الدولة من قرارات أو معايير شرعية. قامت هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية بإصدار معايير خاصة بالتدقيق الشرعي.

تدقيق نظم المعلومات: Information systems auditing هو تدقيق يتحقق من الأمان والنزاهة في أنظمة معالجة البيانات وفي البيانات التي تصدر عن تلك الأنظمة ويتضمن ذلك تحديد كون السجلات والتقارير المالية والتشغيلية تتضمن معلومات دقيقة وموثوقة وتامة ومفيدة ومتاحة في الوقت المناسب.
كما هناك أنواع متنوعة للتدقيق لا يمكن حصرها في دراسة واحدة.

³¹: بهاء زكي محمد: دليل عمل التدقيق الاداري، مكتب المفتش العام، بدون بلد، 2007، ص 8.

*: م ب: الموارد البشرية.

*: إ م ب: إدارة الموارد البشرية.

³²: عمر محمد آدم الإمام، الطاهر أحمد محمد علي: نحو إطار نظري لتدقيق الموارد البشرية، مجلة العلوم الاقتصادية، (Vol 01، 14، السودان، 2013، ص 112.

³³: نقلا من الموقع: www.pdfactory.com، شوهده بتاريخ: 2016/05/07، h: 00: 47m، ص 2.

*: يعتبر التدقيق الاستراتيجي أحد الفروع الرئيسية للتدقيق الإداري والتي تستخدم كوسيلة تشخيصية لتحديد المجالات التي تنطوي على المشاكل التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، وبالتالي فالتدقيق الاستراتيجي شكل من أشكال التدقيق الإداري الذي يتسم بالنظرة الشمولية وتقدم وتقييم متكامل للموقف الاستراتيجي للمؤسسة بالمقارنة مع التدقيق الإداري الذي يتسم بقدر مرتفع من التخصص وعليه فالتدقيق الاستراتيجي متعلق بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية وعمليات الاختيار والتنفيذ الاستراتيجي بالإضافة إلى عمليات التقييم والرقابة، ومن ثم فإنها تغطي الملامح الرئيسية لعملية الادارة الاستراتيجية وتضعها في اطار عملية اتخاذ القرارات.

³⁴: أحمد شوقي سليمان: دراسات في المراجعة والإدارة، نقلا من الموقع: <https://sites.google.com/site/shawky0007/home/almrajte-alastratyjte>، شوهده بتاريخ:

h: 21:45m 2016/08/09

للمزيد من المعلومات حول التدقيق الاستراتيجي يرجى الاطلاع على:

سكاك مراد: التدقيق الاستراتيجي ودوره في الادارة الاستراتيجية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015.

*: مدقق الجودة L'auditeur Qualité وهو شخص مؤهل يعمل على تدقيق نظام الجودة في مؤسسة ما وهذا وفقا لمعيار ISO 10011، ويعمل على مراجعة إدارة الجودة و ضمان الجودة وهذا وفقا لمعيار ISO 9000 إن الهدف من هذا الفحص هو أن العمليات المنجزة داخل المؤسسة تمت وفقا للمعايير معينة من الجودة أم لا.

³⁵: نقلا من الموقع: www.ar.wikipedia.org، شوهد بتاريخ: 2016/05/13، h: 10:25m.

³⁶: silvia klinckova, jarmila salgov cova: **the role of marketing audit and value of information** , International for Innovation Education and Research, Vol 02 (01), 2014 International educative research, foundation and publisher, p8.

³⁷: نقلا من الموقع: [http://alghailiauditor.blogspot.com/201/05/blog-](http://alghailiauditor.blogspot.com/201/05/blog-post_5838.html?m=1)

[post_5838.html?m=1](http://alghailiauditor.blogspot.com/201/05/blog-post_5838.html?m=1)، شوهد بتاريخ: 2016/08/09 h:18:05m

*: مسؤولية المدقق بصفة عامة لا تتغير حسب طريقة تشغيل البيانات المحاسبية واعداد الدفاتر والسجلات أي أنه يبدي رأيه الفني المحايد من خلال اتباع معايير التدقيق المتعارف عليها سواء تم تشغيل البيانات المحاسبية يدويا، أو الكترونيا.

³⁸: طلال حمدونه، علام حمدان: مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008، ص 914.

³⁹: أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نقلا من الموقع: <https://ay83m.wordpress.com/2012/05/19/>، شوهد بتاريخ: 2016/08/13 h:04:43m

⁴⁰: عتيق السعيد، نقلا من الموقع: <http://www.marocdroit.com>، شوهد بتاريخ:

2016/06/11 h:14:28m

خطر التدقيق: هو الخطر المترتب على احتمال قيام المدقق بإبداء رأي غير سليم على القوائم المالية وكلما كان المراجع حريصا على ابداء رأي سليم كلما كان خطأ التدقيق منخفضا خطأ التدقيق هو مكمل لنسبة التأكد ويختلف عن نسبة التحريف في تدقيق حساب بند معين فحساب مثل النقدية من الممكن خطر التدقيق به 5% فنسبة التأكد هي المكمل وهي 95% وخطر التدقيق على وجه العموم يختلف مسؤوليته بين المدقق ونظم الرقابة الداخلية ومخاطر الاكتشاف فهناك بنود يصعب تدقيقها وحده وهناك بنود يسهل تدقيقها مثل الأراضي فتجد خطر التدقيق منخفض جدا في الأراضي ومرتفع في الحسابات الأخرى.

⁴¹: نقلا من الموقع: <http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/rouabhi/section4.html>، شوهد

بتاريخ: 2016/10/14 h: 17:56m

*: محافظ الحسابات مصطلح اقتبس من المصطلح الفرنسي Commissair Aux Comptes فقد حدد القانون 01/10 والذي ألغى القانون 08/91، محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. وهذا المصطلح غير متفق عليه في اللغة العربية سواء في التشريع الوطني أو في التشريع المقارن، فالمرجع الجزائري يستخدم مصطلح محافظ الحسابات تارة

ومصطلح مندوب الحسابات تارة أخرى، أما المشرع المصري فيستخدم مصطلح مراقب الحسابات أو مفوض المراقبة، وبالنسبة للمشرع المصري فيستعمل مصطلح مراقب الحسابات أو ما يسمى بمفوض المراقبة، وبالنسبة للمشرع اللبناني والأردني فيطلق عليه تسمية مدقق الحسابات، أما بالنسبة للمشرع المغربي فيستخدم مصطلح مندوب الحسابات. وتمت ممارسة مهنة محافظ الحسابات بصفة قانونية منذ الاستقلال في الشركات التابعة للقانون الخاص وكان ذلك بمقتضى النصوص القانونية الفرنسية حيث تم العمل بها إلى غاية إنشاء القانون التجاري الجزائري بعد الاستقلال.

⁴²: مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية والادارية: نقلا من الموقع: <https://sqarra.wordpress.com/audittt>،

شاهد بتاريخ: 2016/09/05، h:12:12m.

⁴³: سميرة بوعكاز: مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 71.

⁴⁴: نفس المرجع السابق، ص 72.

⁴⁵: نقلا من الموقع: <http://www.aazs.net/t2982-topic>، شاهد بتاريخ: 2016/12/03، h:15:41m.

⁴⁶: نقلا من الموقع: <http://www.forum.educ40.net/showthead.php?t=5176>، شاهد بتاريخ:

2016/08/05، h:21:32m.